انعكاسات أزمتي ليبيا ومالي على السياسة الخارجية الجزائرية
بوسماحة عبد الحق / عياد محمد سمير، المجلد الثاني عشر، العدد 1، أبريل 2021،
ص ص 585-602

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

انعكاسات أزمتي ليبيا ومالي على السياسة الخارجية الجزائرية وتأثيرها على الأمن الوطني والإفريقي

Libya and Mali crises on Algerian foreign policy National and African security The Reflections

عبد الحق بوسماحة (*)
جامعة تلمسان، الجزائر
bousmahaa24@gmail.co

محمد سمير عياد
جامعة تلمسان، الجزائر
Samsp13dz@gmail.com

تاريخ الإيداع: 2020/02/10 **تاريخ القبول:** 2021/04/15 **تاريخ النشر:** 2021/04/30

الملخص:

تعتبر منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي من بين أهم المناطق في العالم ، بحيث تتقاطع فيها الحضارات والثقافات واللّغات ممّا أهلها لتكون واحة سلام وتواصل وجسرا رابطا بين الحضارتين العربية المغاربية والإفريقية ولكن التدخلات الخارجية والصراعات والحروب جعلتها تدفع ثمن هذا الموقع المتميّز بالإضافة إلى كونها تعتبر قارة غنيّة باطنيا وسطحيا وثرائها لا يعد ولا يحصى، وصارت نقاط قوّتها هي نقاط ضعفها حين تحول موقعها الجغرافي من جسر رابط بين الحضارات إلى موقع تتحارب فيه الثقافات والإثنيات ، وبتالي أصبحت هاته المناطق فضاء شاغر بالأزمات وساحة حروب ونزاعات على سبيل المثال ليبيا في المغرب العربي ومالي في الساحل وإراقة الدماء فيهالا تنتهي إلاّ ولتبدأ من جديد وهذا ما أصبح عليه الآن جميع دول المنطقة تعاني من اللأمن والقلق على الأوضاع الراهنة فغياب الأمن الداخلي بهذه الدول المتضررة تشكل خطرا لا محاله لأمن الدول المجاورة وبالتالي البحث عن الحلول والحدّ من تفاقم الانفلات الحاصل الآن بالمنطقة و معالجة الأوضاع بتفعيل كل الآليات على جميع الأصعدة والحث على التعاون الأمني والسياسي... في سبيل صدّ كل تدخل سلبي في المنطقة والخروج بحلول فعّالة والعمل على تأمين الحدود وذلك لتحقيق السلم والأمن بالمنطقة ككل.

الكلمات الدالة:

(*) المؤلف المرسل: عبد الحق بوسماحة: bousmahaa24@gmail.com

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

السياسة الخارجية الجزائرية ،أزمة ليبيا، أزمة مالي ، الأمن الوطني الجزائري ، الأمن .

Abstract:

The Maghreb region and the African Coast are among the most important regions in the world, where civilizations, cultures and languages intersect, which is an oasis of peace, communication and a bridge between the Maghreb and African Arab civilizations, but foreign interventions, conflicts and wars have made it Pay for this distinguished site in addition to being considered a rich continent underground and its wealth is innumerable, and its strengths became its weaknesses when its geographical location shifted from a bridge linking civilizations to a site where cultures and ethnicities fight, and these areas became a space filled with crises And the arena of wars and conflicts for example Libya in the Maghreb and Mali in the Sahel and bloodshed in it does not end until and begin again and this is what is now all the countries of the region suffering from insecurity and concern for the current situation, the absence of internal security in these affected countries is an imperfect threat to security Neighboring countries and thus the search for solutions and reduce the worsening of the current chaos in the region and address the situation by activating all mechanisms at all levels and urging security and political cooperation... In order to repel any interference.

Key Words
Libya crisis ,Mali crisis, Algerian national security, security.

. **********

1. مقدمة:

لقد دخلت معظم دول شمال إفريقيا ودول الساحل منذ انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي في أوائل تسعينيات القرن العشرين ، مرحلة جديدة من الخلافات والنزاعات والصراعات والأزمات ، والتي تداخلت وتشابكت فيها السياسات الداخلية المحليّة مع السياسات الخارجية الإقليمية والدولية ، في ظلّ تعاظم النفوذ والتدخلات الواضحة المنأى من القوى العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وبالأخص فرنسا، بالإضافة إلى العديد من الأطراف الخارجية المتواطئة في المصلحة ، وهو ما يعني أنّ هناك حرصا قويّ من جانب الدول الفاعلة على إبقاء الأوضاع الصراعية كما هي داخل دول القارة الإفريقية المختلفة، طالما أنّ ذلك يخدم منظومة أهدافها ومصالحها الآنية والمستقبلية.

هنالك مجموعة من النقاط الأساسية التي سوف نثيرها في هاته المداخلة البحثية التي من خلالها تعتبر الركيزة الأساسية للانطلاق في التحليل المعمق وهنا قبل كل شيء يجدر بنا

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الاشارة أنّ هناك مناطق تعتبر الأكثر اشتعالا بالأزمات والصراعات والتعقيدات الأمنية من انبعاث التهديدات داخليا وخارجيا.

وبحكم أنّ الجزائر جزء لا يتجزأ من القارة الإفريقية وأيضا من خلال موقعها الاستراتيجي فهي حكما تعتبر بوابة القارة السمراء وتشكل المقاربة الأمنية لديها من أهم أولوياتها في أجندتها السياسية، وخصوصا وأنّ تاريخها حافل بمجابهاتها للعديد من التحديات وعلى رأسها مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وأخذت الصدارة في هذا المجال وعليه فان تأمين الحدود والأمن الداخلي والخارجي على حدّ سواء تعتبر من أهم الاولويات لدى المقاربة الجزائرية.

وفي هذا صدد يطرح الاشكالية التالية:

*ما مدى تأثير أزمتي ليبيا ومالي على الأمن الوطني الجزائري الداخلي والخارجي وماهي درجة تداعياتها في المنطقة المغاربية والساحلية خصوصا في الوضع الراهن ؟.

-وللإجابة حول المشكلة المطروحة قسمنا دراستنا الى خمسة محاور أساسية هي كالآتي:

المحور الأوّل : مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

المحور الثاني : توصيف البيئة الأمنية للمنطقتين شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الافريقي.

المحور الثالث : الفشل البنيوي والوظيفي للدولة في المنطقتين.

المحور الرابع : تداعيات الأزمة اللّيبية والأزمة المالية

المحور الخامس: أبعاد التهديدات الأمنية الموجهة للمنطقة وخلفياتها

2. مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية

عرفت جميع دساتير الدولة الجزائرية احتواءها على مواد تنص على ان السياسة الخارجية للجزائر عبر صناع القرار الخارجي فيها، أنها تحمل مبادئ وجب تطبيقها في حقل العلاقات الدولية والإقليمية حيث تستند الجزائر إلى المواثيق التي نصت عليها الأمم المتحدة، و الجامعة العربية، وحركة عدم الانحياز[1]، حيث صدرت الجزائر مصطلحا جديدا تكميليا لحسن الجوار الذي تتبناه مواثيق العديد من المنظمات بحسن الجوار الإيجابي كمبدأ من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، حيث نصت المواد الأتية :93/92/91/90/89/88/87، على مجموعة المبادئ و التي تعكس صورة الجزائر في علاقاتها الإقليمية و الدولية و أهدافها اتجاه تطبيق تلك المبادئ و هي كالاتي[2]:

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

1.2 وحدة الشعوب العربية تكمن في تحقيق مصير موحد لتلك الشعوب، وذألك ما تعزم عليه الجزائر في العديد من الفرص التي تتاح لها من اجل جلب الحرية و تقرير المصير للشعوب و التي ترى فيها جزء لا يتجزأ من حرياتها عن طريق الدعوى للاتحاد او التكامل و رفض كل انواع التشتيت بل لم الشمل بين الدول العربية .

2.2 الاعتماد على الاهداف التي سطرتها المنظمات الافريقية و منظمات الوحدة الافريقية و التي تدعو في بنودها وحدة الشعوب العربية و الافريقية، حيث تعتبره الجزائر من مطالب التي ارتكزت عليها عبر تاريخها وسياساتها في الثورة التحريرية.

3.2 ترفض الجزائر عبر سياستها أي اسلوب او محاولة لمس السيادة الداخلية للدول و التي ترى فيها نوعا من التعدي على حقوق الشعوب و التدخل في حرياتها، لذلك نجدها دائما السباقة للوساطة و حل النزاعات بالطرق السلمية عن طريق العديد من اللقاءات و التشاور للوصول الى الحل السلمي.

4.2 تعد الجزائر من بين الدول التي تدعو الى عدم الانحياز لأي جهة او فئة، بل تلتزم الحياد الايجابي لتحقيق السلم و التعايش السلمي و عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة.

5.2 تعتبر الجزائر ان التراب الوطني خط احمر لا يمكن التعدي عليه و لا التدخل عليه بل هو اساس السيادة لاي دولة وجب احترامها.

6.2 محاربة كل اشكال التميز العنصري و الاستعمار بأنواعه، و ذلك ما جسدته الجزائر بمساعدة الدول لتحقيق مصيرها من افريقيا الى امريكا اللاتينية كأساس لرفض أي استعمار للدول.

وجاءت هذه المبادئ لنشر صورة و ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية التي لا يمكن ان تتغير عبر الزمان ولا المكان او يغير التداول على السلطة ثباتها و لو تغيرت الدساتير و الحكومات.

1.6.2الالتزام بعدم التعدي على الحدود الموروثة بعد الاستقلال: ان الحدود التي وجدتها الدول خاصة الحديثة الاستقلال والتي كانت تعاني من الاستعمار رسمتها هاته الدول وفق مصالحها، و التي همشت و استغنت عن الروابط التاريخية والاقتصادية والانسانية[3]، فبعد حصول الدول المستعمرة على الاستقلال تم طرح مبدا احترام الحدود الموروثة بعد الاستقلال لتفادي الوقوع في حروب و نزاعات بين هاته الدول و ذلك ما جاءت به اتفاقية فينا لسنة 1978 في مادتها الثانية عشر على انه:" توارث المعاهدات و الاتفاقيات الدولية ذات الطبيعة

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الفنية ومنها الاتفاقيات المتعلقة بالحدود الدولية و انه لا يجوز الادعاء عليها انها قد ابرمت في الحقبة الاستعمارية..."[4] ، حيث تم ترسيمهم من قبل الدول الافريقية عن طريق منظمة الوحدة الافريقية و التي تمت وفق خطط استعمارية لا تتطابق و الخصوصيات الجغرافية و الانسانية، بل بطرق عشوائية في قالب تحقق مصالح لتلك الدول المستعمرة وجب عدم الاخذ بها لعدم الوقوع في نزاعات و حروب جديدة[5] و ذلك ما ركزت عليه السياسة الخارجية الجزائرية في مبادئها و التي تعتبرها امتدادا لمبادئ ثورتها التحريرية، و التي تتضمن تطبيق مبدا حسن الجوار الايجابي، و تعمل جاهدت لترسيم الحدود بين الدول المجاورة، حيث تعرف الجزائر مشاكل حدودية بين الشقيقة المملكة المغربية بعد استقلالها عبر اتفاقيات بين الدولتين كان اخرها معاهدة الرباط لسنة 1972، حيث تم الوصول الى محاولة اتفاق بينهما ووسعت هذا الترسيم مع العديد من الدول الحدودية مع الجزائر و تونس وموريتانيا و مالي و النيجر باستثناء ليبيا التي كانت تعرف حدودها مع الجزائر مرسمة بموجب اتفاق فرنسي ليبي لسنة 1956، فالجزائر وصلت بعد هاته الاتفاقيات الى رسم صورة ايجابية لنيتها في ربط علاقات جوارية عن طريق هذا الضبط للحدود للوصول الى مبدا حسن الجوار الايجابي لفض النزاعات التسلطية و التوسعية التي عانت منها من طرف اقرب دولة شقيقة المملكة المغربية، حيث استبدلت التوسع لمحاولة السلم و تقديس الحلول و سلامة ترابها الوطني، الذي دافعت عنه طيلة القرن و الثلاثين عام من الاحتلال الفرنسي المدمر والدخول في مرحلة التعاون و تحسين العلاقات التي شوهها الاستعمار الفرنسي بين الدول المجاورة[6].

2.6.2 حق الشعوب في تقرير مصيرها: رغم عدم وجود عنصر تقرير المصير في مبدا حسن الجوار الذي فرضته المنظمات العالمية الاقليمية والدولية، الى ان الجزائر بادرت بالوقوف الى جانب الدول المستعمرة لتحقيق استقلالها و رفضها لكل اشكال الاستعمار والظلم، حيث جعلته مبدا رئيسيا باعتبارها دولة مستعمرة و عانت من الاستبداد و الظلم الفرنسي و معاناتها من التشريد والامية، حيث جاهدت بثورة كلفتها حصيلة لا تعد ولا تحصى من الابرياء والشهداء وتدهور في اقتصادها ونهب ثورتها حتى حصولها على الحرية و الاستقلال سنة 1962، حيث كان هذا المبدأ مترسخا لدى زعماء الحركة الوطنية وأعضائها، حيث توصلوا الى ان الحصول على الاستقلال فرض وجب الوصول اليه، و ذلك ما داعى اليه المصاليون عن طريق زعيمهم مصالي الحاج خلال مؤتمر الامبريالية* سنة 1936، و الذي دعى فيه الى الاستقلال

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

الكامل لجزائر[7]، كما امنت به جبهة التحرير الوطني و دافعت عليه، حيث اعتبرت ان تقرير المصير ضرورة وجب الحصول عليها و رفض كل اشكال الاستعمار.

دخلت الجزائر في سياسة هدفها مناهضة الاستعمار بشتى انواعه و مؤازرة كل الشعوب المستعمرة و المستضعفة من طرف الاستعمار و الدفاع عنها للحصول على استقلالها دون اتفاق او مساواة او مصلحة بل هدفها استقلال الكامل للشعوب[8]، و ذلك ما يحتويه دستور 1976 في بابه السابع على ان الكفاح ضد الاستعمار و الامبريالية و التميز العنصري اساس قيام الثورة و يعتبر التضامن و جل دول العالم بقاراته بالكفاح معها لتحقيق تحررها السياسي و الاقتصادي، و تقرير المصير مبدأ و ركيزة اساسية يعكس سياستها و انتمائها الوطني و الدولي[9].

و اكدت الجزائر مبدأ حسن الجوار الايجابي و الدفاع عن القضايا المتعلقة لتقرير الشعب لمصيره في الكثير من المواقف و المناسبات بين الدول المجاورة نذكر منها التدخل الاجنبي لدول تونس الشقيقة و مجاورة المملكة المغربية تجاوز و احتواء موريتانيا، و لعل ابر موقف و الذي تمارسه منذ سنوات عديدة حتى سنة 2019 و هو المكافحة و الدفاع عن القضية الصحراوية و تقرير مصير الشعب الصحرواي ووقوفها الدائم خاصة وأن الجوار يفرض اهتماما اكبر و تأييدا قاطعا لان حركات التحرر تحتاج الى مساندة والوقوف من الدول الاقرب جغرافيا و انتماءات، فالجزائر دائما تعمل في علاقاتها بين الدول تفرض و تشترط حق الشعب الصحرواي في تقرير المصير حيث اشارت المادة الاولى باتفاقية الإخاء بين تونس و الجزائر ان تأكد تونس موقفها الداعم للقضية الصحراوية اكدت بيه العديد من الدول كموريتانيا و ليبيا و تصبح الجزائر رائدة في مجال التعاون و الدفاع المصيري للشعوب لتحقيق استقلالها والعيش الكريم، لذلك دعت العديد من دول العالم اسقاط التجربة الجزائرية في حلها للنزاعات و ووساطتها في حل الازمات و الدفاع على تحرير الشعوب[10]، كما بقيت السياسة الخارجية الجزائرية متمسكة في مبادئها التي اختارتها وفق القوانين الدولية دون التراجع عنها او الاخلال بها خاصة و انها تدين كل اشكال الامبريالية و عدم التدخل في سيادة الدول و الذي تعتبره الجزائر كتحدي خاصة في ظل التحولات الديمقراطية الراهنة[11].

3.6.2عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: تنص العديد من الهيئات العالمية و الاقليمية بما فيها الجزائر لعدم التدخل في الامور الداخلية للدول مهما كان نوعها وذلك ما نصت عليه المادة السابعة الفقرة الثانية *من ميثاق الامم المتحدة[12] على التزام أي دولة بعدم التدخل في الامور التي تتعلق بدولة اخرى مهما كان نوعها حيث تعتبرها امرا غير مشروعا

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

باعتبار الدولة لها قدراتها السيادية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تمكنها من حل مشاكلها وتسيير امورها، فلا تحتاج لاي كان التحدث باسمها او التدخل فيها.

فرضت الجزائر هذا المبدأ و الذي جعلها تلعب دورا مهما في الساحة الاقليمية و العالمية في مجال الدفاع و الالتزام بهذه المنظمات و الهيئات، و تعتبر تطبيق المبدأ احتراما لخصوصيات كل دولة رغم ان هذه الدول تربطها علاقات تاريخية و اقتصادية و سياسية و تأثر و تتأثر بها الى ان عدم التدخل يوطد العلاقات و يحسن من الرغبة في الاتحاد و التعاون تطبيقا لحسن الجوار الايجابي[13]، حيث جاء في دستور 1976 و في مادته 89:" ترفض الدولة الجزائرية انطلاقا من التزامات الامم المتحدة و منظمة الوحدة الافريقية و الجامعة العربية الى اللجوء الى الاعمال التي تسبب المساس بسيادة الدول و التي تعتبر غير مشروعة و تمس حريات الافراد و الشعوب و تدعو دائما لحل النزاعات بالطرق السلمية" [14]، و ركزت المادة 30 من دستور 2016[15]، بتضامن الجزائر مع الشعوب المستعمرة قصد تحقيقها للاستقلال و التحرر من الاستعمار و مكافحة كل انواع التميز العنصري و التعاون من اجل تطوير العلاقات بين الدول تحت قاعدة المساواة و المصالح المتبادلة، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و التي تعتبره حامي ترابها الوطني و تضمن به قوة سيادتها، لذلك يعتبر موقف الجزائر اتجاه تطبيق مبدا عدم التدخل شديد اللهجة دائما و يمتاز بصرامة لنشر صورة الانتهازين الذي يحاولون التدخل في المصالح و الشؤون الداخلية للجزائر في العديد من المناسبات حيث نجد مقولة الرئيس السابق اليمين زروال 1995 في لقاء" سانتي إجيديو[16]"على رفض السلطات الجزائرية والذي يمكن في عدم التدخل الاجنبي في المشاكل و الشؤون الداخلية للجزائر وفي سنة 2003 و تزامنا مع الاحتلال الامريكي للعراق اعلنت الجزائر بموقفها الرافض لتدخل في الشؤون العراقية و دعت للتوجه للحل السلمي الشرعي وتحريك الدبلوماسية لتفادي الوقوع في حرب وفق مبدأ سيادة احترام سيادة العراق، و اعربت عن تعاطفها مع الشعب العراقي[17]، فالجزائر تسعى جاهدة عبر هذا المبدأ لتصدي ضد أي تدخل اجنبي و تحت أي غطاء غربي حيث ترفض ايضا اقامة قواعد عسكرية على ارضها و تنشر قوتها الامنية عبر الحدود تراقبا لأي طارئ يحدث من طرف او عبر دول الجوار، لذلك دعى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة دول افريقيا لحماية ارضها و حدودها من الارهاب العابر للقارات و الذي قد يكون للدول الغربية يد فيها بحجة مكافحة الارهاب و الجريمة المنظمة لضرب سيادة الشعوب، لذلك كانت الجزائر سباقة بجهودها الامنية لإنشائها جهاز امني افريقي مقره بالجزائر، يهدف الى التعاون الشرطي الافريقي *لحماية

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

ارضيها من التدخلات الأجنبية فالجزائر لها مبادئ ثابتة لا تتغير اتجاه عدم التدخل في شؤونها الداخلية او التدخل في دولة اخرى و لذلك نجد الجيش الجزائري يرفض رفضا قاطعا التدخل في الدول المجاورة رغم المناورات العسكرية التي يجريها عبر الحدود البرية خاصة في جنوب شرق الجزائر و بالضبط في عين ام الناس على الحدود الليبية الجزائرية، و التي تعتبر عبارة عن رسائل من المجموعات الارهابية المتشددة و التي تنوي الدخول الى الاراضي الجزائرية عبر حدودها البرية عبر ليبيا، و ذلك ما صرح به الحقوقي عبد المجيد خالفي بان تدخل الجيش الجزائري للأراضي الليبية من المستحيلات مبرهنا ذلك على اساس ان الدستور الجزائري يمنع اين كان ان يقدم جنديا جزائريا خارج التراب الوطني، و ان الاطراف في ليبيا بحاجة الى الاخذ بيدها و ذلك بجمع المتنازعين على طاولة واحدة للحوار و ليس بالتدخل العسكري، كما عبر على ان للجزائر مبدا ما فتأت تكرره في المحافل الدولية و هـ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان، و يستطرد " ليبيا لازالت تعتبر دولة قائمة بذاتها من طرف الهيئات الاممية وهو امر يصعب التدخل العسكري بها و يجعله امر مستحيلا بنص الدستور[18]، وذلك ما دعت اليه سنة 2015 عندما استدعيت لا نشاء قوة عربية لمكافحة الارهاب برفضها لتدخل قوات عسكرية داخل الوطن وذلك ما جاء على لسان رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون في خطابه الرسمي بعد انتخابه رئيسا للبلاد سنة 2019 قائلا: " ...ستظل الجزائر تنئ بنفسها عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كما ترفض بقوة التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر مهما كانت التدخلات..."[19].

4.6.2 حل النزاعات بالطرق السلمية و رفض القوة: بحكم العلاقات التي تربط الجزائر بدول الجوار و دول افريقيا بصفة عامة و كثافة العلاقات بينها، تجعل الجزائر في مواقف تصل درجتها إلى حدوث نزاعات و صراعات سياسية او اقتصادية او اجتماعية، الى انها تتفادى دائما استعمال القوة في حل النزاعات او حتى التهديد بحدوث قوة فظهور أي نزاع اقليمي بين الدول المجاورة ليس بضرورة نشوب حرب او تهديد مسلح بل الاحتكام الى حسن الجوار الذي يربط الدول او التزام الطرف الاول الصلح على حساب الطرف الثاني، فالجزائر دائما تبذو القوة وتهدف للوساطة و المشاورات عن طريق التفاوض و ايجاد الحلول الممكنة للخروج من الازمة و نشر الصراع على طاولة الهيئات الاقليمية و الدولية، ليكون حدث يستوجب اظهار الحقائق لمعالجتها بطرق دبلوماسية تحافظ على العلاقات بين الدول حيث تفرضه الجزائر كركيزة في علاقاتها مع الدول و امتدادا لحسن الجوار لضمان الاستمرار العلاقات بين الدول، لذلك

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

جعلت من الجزائر سياستها الخارجية و اداتها الدبلوماسية في تجنب العديد من الازمات و الصراعات الاقليمية و الدولية[20]، لتحقيق مبدا التعايش السلمي بين الدول عن طريق فرض الوساطة و التفاوض و الاستثمار في مجال السلم و السلام العالمي حيث فرضت من ازمتها التي مرت بها خلال التسعينيات الخروج منها مبدا السلم و المصالحة الوطنية الذي اخرج الجزائر من ويلات الارهاب و اصبحت نموذج لجميع دول العالم بحل النزاعات بالطرق السلمية و ذلك ما نجده في محاولة الجزائر خلال خروجها من الاستقلال بمواجهة الجارة المغرب بالمشكل الحدودي حيث دائما تلتزم بالطابع السلمي و عدم الرد السريع على الابتزازات لتصل للحلول السلمية دون اللجوء الى القوة، و حاولت الحل خاصة عن طريق المنظمات الاقليمية كمنظمة الوحدة الافريقية لعدم ترك المجال للدول الكبرى التي تريد التوغل للجزائر لتحقيق مصالحها تحت غطاء المشكل الحدودي، حيث وصلت **الجزائر الى الحلول و تهدئة الاوضاع رغم بقاء الحساسية بين الجارين لظروف خلقتها سياسة المملكة المغربية، كما ورد جليا من خلال المادة 26 من التعديل الدستوري سنة 2008 حيث جاء فيه: " ان الجزائر تمتنع وبصفة رسمية عن طريق دستور عن اللجوء الى الحروب من اجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الاخرى وحرياتهم**[21].

3. توصيف البيئة الأمنية للمنطقتين المغاربية أو شمال افريقيا ومنطقة الساحل الافريقي

أولجت الأزمة في المنطقتين المغاربية والساحلية، وبالخصوص على سبيل الذكر الأوضاع المتأزمة في ليبيا وشمال مالي، بحيث تندرج الجزائر بحكم موقعها الجغرافي في موقع جدّ حساس، وأدخلت في تحدّ لم يسبق له مثيل منذ اندلاع الحرب في الصحراء الغربية في السبعينيات ثم الحرب الأهلية في التسعينيات، حيث أثار الوضع في مالي التي تمتلك حدودا مع الجزائر وكذا ليبيا أيضا تصل الى ألف كلم مخاوف جديدة ليس فقط للجزائر وجيرانها ولكن أيضا لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، بخصوص الحرب في ليبيا لم يكن لها دور مباشر في اندلاع هذا الصراع إلاّ أنّها بالفعل أدّت لتفاقم الوضع في المنطقة كانت تشهد وضعا مضطربا منذ زمن، انطلاقا من تصريح لي مسؤول جزائري في السابق بأنّ منطقة الساحل " ممر لكلّ الأخطار «خصوصا بالنسبة للجزائر التي تشارك في حدود واسعة مع هذه المنطقة الكبيرة والسابقة، التي ينتعش فيها تهريب الأسلحة والسجائر والمخدرات والاتجار بالبشر، كما شهدت المنطقة عمليات اختطاف متعددة كان هدفها الرئيسي رعايا غربيين وذلك بغية تحصيل فدى

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

مالية كبيرة لشراء الأسلحة والعتاد إلاّ أنّه في أفريل 2012 ثم اختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين بمن فيهم القنصل العام الجزائري في مدينة غاو في شمال مالي ، وقد أفرج عن ثلاث منهم في جويلية2012 وبقي أربعة منهم محتجزين (قيل: أنّ أحدهم أعدم لأنّ الجزائر رفضت دفع الفدية للخاطفين كانوا يطالبون بها)، والمعروف أنّ الجزائر تجرّم بشدّة دفع الفدى المالية للخاطفين[22].

منطقة الساحل الافريقي تعتبر من بين أفقر بلدان العالم برغم ما تتوفر عليه من موارد طبيعية تشمل المعادن (الحديد، النفط، اليورانيوم...) و موارد طبيعية أخرى ولهذا تولي القوى الكبرى اهتماما خاصّ بها بالإضافة إلى عدّة عوامل أخرى منها :

1.3 الموارد الطبيعية التي تتنافس عليها القوى التقليدية والناشئة في العالم (الصين، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا، الهند، البرازيل).

2.3 وجود الحركات الجهادية وعلى رأسها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وحركات التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وما يواجه هذا الحضور من ضعف وهشاشة للسلطة في دول الساحل.

3.3 إمكانية تحوّل المنطقة ملاذا آمنا للإرهابيين وتحولها ل(ساحيلستان) وهي تسمية بعيدة المنال نظرا لاختلافات الجغرافيا السياسية بين أفغانستان ومنطقة الساحل حتى مع وجود حركات إرهابية مثل بوكو حرام النيجيرية التي يمكنها التدريب وإعداد عمليات إرهابية على المستوى الاقليمي والدّولي.

4.3قضية الطوارق الذين يمثلون أقليات في كلّ من الجزائر، وبوركينافاسو، وتشاد، وليبيا، والنيجر وهذه القضية مدعاة اهتمام كبير عند الجزائرين[23].

وبعد هذه النظرة الشاملة التي تلم بمجموعة من النقاط الأساسية والمهمّة التي تمر بها منطقة ساحل بالنسبة للجزائر، كمصدر تهديد وكبيئة تتصف بجوّ اللأمن ومنه سوف نشير في تحليلنا بداية من الأوضاع بليبيا كمنطلق لطرح وتحليل وصولا إلى مالي كزاوية مشتعلة هي الأخرى.

3. الفشل البنيوي والوظيفي للدولة في منطقة الساحل الافريقي

إنّ الدولة حسب "جون سابينرJOHN SPRINER"، يجب أن تسعى لتحقيق صفة الأمن الذي يعني ببساطة البقاء العضوي وحماية وحدة اقليم الدولة والاستقلال السياسي لها، وهذا بمجمله يعني حماية النظام السياسي والاقتصادي وطريق تسيير الحياة في الدولة ، فمن باب

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

هذا التعريف نرى الدولة ما بعد الكلونيالية في منطقة الساحل الافريقي يواجه أزمات مرضية كتركة استعمارية تجسدت في أزمة بناء واستقرار واستمرارية في ظلّ تعقد البنية الأمنية وضعف مستويات الولاء المؤسساتي وخلق المواطنة الجغرافية والمواطنة السياسية، إضافة الى مدى شرعية الوصول إلى السلطة فانقلاب موريتانيا سنة 2008، ومالي2013، مع العجز في رقابة المساحات الشاسعة فمثلت كيدال-غاو-تمبوكتو يزيد عن 800ألف كلم2، مع عقيدة الأنظمة السياسية التي أضحت تمتاز بأنّها أنظمة تسلطية.

فأزمة الدولة كحالة مالي وليبيا على سبيل المثال هي نتيجة لتراكم ما يسمى" العوامل المثيرة للأزمات" إضافة إلى ذلك التركيبة الاجتماعية والديموغرافية المتنوعة لدول الساحل الافريقي جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا، خاصّة مع غياب الثقافة الوطنية الموحدة، التي تنتج عنها أزمات عدّة مثل أزمة الطوارق في النيجر ومالي، والاضطرابات العرقية في موريتانيا، والحروب الأهلية في دارفو و الصراعات القبلية والأثنية في التشاد التي تتغذى في أغلبها على انعدام العدالة التوزيعية وسوء توزيع الثروات الاقتصادية .

5. تداعيات الأزمة اللّيبية و الأزمة المالية

إنّ غياب جيش ليبي موحد سيؤدي إلى للأمن الدولة اللّيبية، كما يؤدي إلى تسرب الأسلحة التي كانت تابعة للدولة إلى خارج الإقليم الليبي، ممّا يسهل على كلّ من الجماعات الإرهابية والإجرامية أن تتحصل على جزء كبير منها واستغلالها في أداء مهامها الإرهابية والإجرامية، ولعلّ من بين الأسباب التي أدّت إلى نشوب الأزمة المالية هو تسرب السلاح اللّيبي إليها بعد انهيار نظام القذافي، كذلك إنّ التدخل الأجنبي في ليبيا يمكن أن يؤدي إلى نشوب حرب أهلية داخل ليبيا، وبذلك تصبح هذه الأخيرة ملتجأ للإرهاب، باعتبارها عادة ما يتم اختيار المناطق غير المستقرة أو التّي تشهد تدخلا أجنبيا بجعلها مراكز انطلاق في تنفيذ عملياته (أفغانستان، الليبيين نحو التراب الجزائري، ممّا سيخلق مشاكل أمنية للجزائر، كما أنّ التواجد العسكري الأجنبي في ليبيا وحتى مجرد مراقبة مجالها الجوي يمثل تهديدا أمنيا للجزائر، لأن القوى الغربية المتدخلة ستجد سهولة في التجسس والاستعلامات حول القدرات العسكرية الجزائرية[24].

بنسبة لتداعيات الأزمة المالية إنّ تداعيات هذه الأخيرة لا تختلف كثيرا عن نظيرتها اللّيبية، إذ أن فشل الدولة المالية وهشاشتها المؤسساتية(الانقلاب العسكري ضدّ الرئيس أمادو توري) فسح المجال أمام انتشار فوضى السلاح (عودة عدد كبير من العناصر الترقية إلى مالي مدججة بالأسلحة المتطورة بعد نشوب النزاع المسلح في ليبيا والتدخل الأجنبي فيها)، كما

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

سمح بانتشار خطير للجماعات الإرهابية التي تتغذى من الفكر الأجنبي الراديكالي المتطرف، وهذا ما أدى إلى تقاطع هذه الأخيرة مع شبكات الإجرام المنظم العابرة للحدود والمتعدد الأشكال الذي ينشط في مجالات إجرامية مختلفة(المخدرات، الأسلحة، الرّق، الهجرة...)، هذه العوامل وأخرى كانت ذريعة للتدخل العسكري الفرنسي في المنطقة، وهذا ما يمكن أن يدخل المنطقة في دوامة من العنف شبيهة بالعراق وأفغانستان، كما يطرح خطر تعميق التقاطع الإجرامي والإرهابي الشامل لمنطقة الساحل وامتداده إلى بقية القارّة خاصّة شمالها(تطوّر أشكال التنسيق بين الجماعات الإرهابية الناشطة في منطقة مالي ومثيلتها الناشطة في مناطق أخرى: القاعدة في المغرب الإسلامي مثلا)، كما يطرح خطر حدوث كارثة إنسانية واسعة النطاق مع تزايد اللاّجئين.

وفي الأخير يجدر الإشارة بأنّ تداعيات الأزمتين أضحت تضر أكثر بالأمن الجزائري، إذا لم تلق مواجهة صارمة من قبل الدولة الجزائرية، وهذا ما هو حاصل ميدانيا، فعامل عدم قدرة الدولة على ممارسة مسؤولياتها وصلاحياتها على إقليمها الجنوبي، بالإضافة إلى عدم قدرتها على اختراق المجتمع وتنظيمه، واحتكارها الشرعي لاستخدام القوّة، كلّها عوامل تسهل انتقال التهديدات الأمنيّة من هذه المنطقة نحو الإقليم الجزائري[25].

6. أبعاد التهديدات الأمنيّة الموجهة للمنطقة وخلفياتها

أصبحت كل من شمال إفريقيا والساحل الافريقي منطقة عبور للتجارة غير الشرعية للمخدرات انطلاقا بالأخص من المغرب والسنغال، جزء من هذه المخدرات مثل الحشيش ينتج بالمغرب وجزء آخر من أمريكا اللاّتينية مثل الكوكايين مرورا بالمغرب وخاصّة على سواحل الصحراء الغربية تحت الاحتلال المغربي، كما تشكل السنغال منطقة عبور أخرى للكوكايين من أمريكا اللاّتينية، بحكم أنّ مالي خاصّة شمالها هي مسلك طريق وممر استراتيجي أسهل (حدود مالي تطل على موريتانيا والنيجر فليبيا) لنقل المخدرات إلى وجهة الشرق الأوسط أو أوروبا بعلم وتسامح أو تنسيق مباشر أو غير مباشر مع سلطات عمومية من حكومات دول المنطقة لتمرير أطنان من المخدرات تتجاوز قيمتها 15مليار دولار سنويا وتصل أحيانا إلى 20 مليار دولار سنويا، وبعض المصادر تقدر بالرقم40 مليار دولار سنويا[26].

وهذا وبنفس تمتد شبكات التهريب وتنتشر شبكات الإرهاب، وغالبا ما تعمل هذه الأخيرة على توفير الحماية لمافيا التهريب العابر للحدود طالما أنّ هناك تزاوجا للمصالح بينهما، ويجدر الإشارة هنا بأنّ أغلب أعضاء هذه الجماعات هم من أبناء هذه المناطق، وهذا ما يدلّ على أنّ

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

غالبا ما لعبت علاقات القرابة والمصاهرة دورا في ايجاد ملاذ آمن وحام للتنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل استنساخا لتجربة القاعدة في المناطق الحدودية الباكستانية- الأفغانية التي كانت خاضعة لحكم طالبان آنذاك، وهو ما وفر سهولة المرور للمهربين وسهولة التخفي والحماية للإرهابيين[27]، ممّا لاشك فيه أنّ الفقر و غياب التنمية والجهل من أهم منابع الانفلات الأمني وكلّ الدراسات الميدانية تربط بين انخفاض المستوى المعيشي والحرمان المادي والمعنوي وانتشار ظاهرة التطرف والعنف.

إنّ الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها سكان الساحل والصحراء يكشفها تقرير التنمية البشرية لسنة2012 فعلى مستوى الأفراد ثم إحصاء أكثر من 700ألف شخص يعانون سوء التغذية في موريتانيا، و1.6 مليون شخص في التشاد، و5.5 مليون شخص في المراتب الأخيرة في دليل التنمية البشرية بناء على متغير الفقر والدخل الفردي حسب تقرير 2013، وكان ترتيب الدول182،186،184 على التوالي هذه الوضعية المزرية دفعت بسكان المنطقة إلى انتهاج أحد الخيارات التالية، التطرف وحمل السلاح، الجريمة أو الهجرة[28].

وانطلاقا من هذا الواقع، تأتي المخاوف الغربية في الآونة الأخيرة من احتمالية قيام التنظيمات الجهادية في المنطقة باستهداف إمدادات الطاقة، خاصّة مع تصعيد تنظيم القاعدة من لهجته بقطع هذه الامدادات، وبالتالي فانّ استقرار منطقة الساحل الصحراوي بصفة عامّة يعني استقرار مصالح هذه القوى وهذا ما ينطبق على المصالح الفرنسية والأوروبية بالمنطقة، والمتمثلة في مصادر الطاقة واليورانيوم، حيث تمثل موريتانيا مخزونا هاما من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا، وتحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في انتاج اليورانيوم بنسبة8.7 %من الإنتاج العالمي، وتغطي ما نسبته12% من احتياجات الاتحاد الأوروبي، كما تشير الدراسات إلى أنّ باطن (التشاد، موريتانيا، والنيجر) يمثل ثروة بترولية هامّة، وفي إطار التنافس بين القوى الكبرى على التمركز والنفوذ في هذه المنطقة، تسارع فرنسا في اطار الاتحاد الاوروبي إلى ضمان مصالحها وحماية المصالح المتواجدة في مواجهة كبريات الشركات الدولية في المنطقة،(الاستثمارات الصينية في التنقيب على البترول في مالي وموريتانيا و للنيجر، شركة غاز بروم الروسية التي وجدت نفوذ لها في المنطقة من خلال التنقيب على البترول في الجزائر وفي سنة 2011م عقدت اتفاقا مع النيجر من أجل البحث واستغلال اليورانيوم، الاستثمارات الأمريكية في التنقيب عن النفط في الجزائر ومشاريعها الأمنية في

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

منطقة الساحل لتأمين علاقاتها الطاقوية مع شركاتها في الشرق الأوسط عبر شمال إفريقيا ومنطقة إفريقيا السوداء)[29].

ومن كلّ ما سبق نستنتج أنّ هذه الرهانات المصلحيّة إذن، هي التي دفعت بالدول الغربية بانتهاج مقاربة أمنية- عسكرية لحلّ الأزمة في منطقة الساحل الصحراوي، وهذا ما سيؤدي إلى تحوّل المنطقة إلى قاعدة عسكرية فرنسية، أمريكية... وهو في حدّ ذاته يهدد الأمن الجزائري و أمن الدول المغاربية، لأنّه سيضاعف الضغوطات عليها ويقوض أيضا التعاون المغاربي في كلّ المجالات، وفي هذا الاطار ترى الجزائر بأنّ مقاربة التدخل الأجنبي وعسكرة المنطقة ليس هو الحلّ للقضاء على الإرهاب في منطقة الساحل الصحراوي، وإنّما الحلّ يكون عن طريق إتباع مقاربة أمنية شاملة ترتكز على ضرورة التنمية الشاملة والمستدامة للمنطقة.

7. خاتمة:

قامت الجزائر باتخاذ عدّة تدابير واستراتيجيات لتفادي التهديدات الأمنيّة القادمة من عمقها الإفريقي جنوبا، وخاصة في حدودها مع دول مالي والنيجر إضافة إلى ليبيا، نظرا لهشاشة الوضع الأمني بهذه الدول، حيث قامت باحتواء مشكلة الطوارق منذ السنوات الأولى لاندلاعها، وسعت للوصول إلى نقطة اتفاق بين فرقاء الأزمة الطارقية في مالي والنيجر، كما حذرت على منبر الأمم المتحدة من تداعيات دفع الفدية للجماعات الإرهابية على الوضع الأمني في منطقة الساحل ، ناهيك عن رؤيتها البعيدة للأزمة في ليبيا جراء تحذيرها للمجتمع الدولي من ويلات تدفق الأسلحة على إقليم الساحل، فضلا عن مقاربتها فيما يخص الأزمة في مالي، حيث دعت للحل التفاوضي والتسوية السلمية للنزاع ، ولتفادي أي تدخل أجنبي قد يزيد من الوضع تأزما، قامت الجزائر بمحاولات جبارة لتنسيق التعاون الإقليمي القادر على مجابهة التنسيق الذي بات يربط الجماعات الإرهابية بشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وذلك عبر إنشاء لجنة الأركان العسكرية المشتركة، كما انتهجت الجزائر سياسة وقائية ترتكز على البعد التنموي كآلية من آليات تحقيق الأمن الشامل في المنطقة ومنه نستنتج أنه:

كلما تم تجفيف منابع الإرهاب وشبكات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، قلّت مصادر تهديد الأمن القومي الجزائري، فقد أفرزت نهاية الحرب الباردة تغيرات جوهرية في مصادر التهديد، إذ لم تعد الدولة هي الفاعل الأساسي الذي يهدد استقرار وأمن الدول، بل ظهرت فواعل أخرى على مسرح السّاحة الدّولية، على غرار الجماعات الإرهابية، وشبكات الجريمة المنظمة، وباتت بذلك التهديدات عابرة للحدود، وتستدعي اتخاذ عدة تدابير

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

واستراتيجيات لمقارعتها، فهذه الجماعات الخارجة عن القانون أصبحت تمتلك من القوة والنفوذ ما يتجاوز بعض الدول على شاكلة دول منطقة الساحل مثلا، فهذه الدول وخاصة مالي والنيجر أضحت غير قادرة على التّصدي لهته الجماعات الإجرامية، التي أصبحت لا تهدد أمنها واستقرارها فقط، بل تهدد أمنها واستقرارها فقط، بل تهدد كيانها ككل، خاصة مع ما أفرزه المتغير الليبي من انتشار رهيب للأسلحة، هذا ما حتم على دول منطقة الساحل، وفي مقدمتها الجزائر باعتبارها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لها باع كبير في مكافحة هكذا تهديدات، زيادة على إمكانياتها الكبيرة سواء العسكرية أو المالية أن تلعب دور هام في التصدي لهذه التهديدات، وذلك عبر تنسيق التعاون الإقليمي – الإقليمي، للوقوف في وجه أي تدخل أجنبي في المنطقة قد يزيد من الوضع تأزما وتعقيدا، وتشخيصا لخلفيات تنامي هذه التهديدات قامت الجزائر بالاهتمام بالتنمية كآلية من آليات القضاء على هذه التهديدات، حيث الجماعات الإرهابية، وشبكات الجريمة المنظمة تجد البيئة الخصبة لبلورة تهديداتها في المناطق التي يسود فيها الفقر والحرمان والتهميش، وهذا ما استغلته هاته الجماعات للتزويد بالمدد البشري، وكذا المادّي جراء الاختطاف والمطالبة بالفدية لتحرير الرهائن الأجانب، ومن ثمة تعتبر تنمية الأقاليم المحرومة بمثابة آلية من آليات تجفيف منابع الإرهاب وشبكات الجريمة المنظمة، إذ لا أمن بدون تنمية.

كلما ساد الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي قلت التهديدات التي تستهدف الجزائر مرتبط ارتباط وثيق بما تعرفه الوضعية الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي، فالجزائر لديها حدود شاسعة مع دول إقليم السّاحل، مما يجعل من الصّعب مراقبتها كما يجب، ضف إلى ذلك مشكلة الطوارق التي طالما أرّقت المنظومة الأمنية الجزائريّة، باعتبار دول السّاحل المتاخمة للجزائر تحتوي جماعات طارقيّة، وقد قامت السلطات المركزية في كل من باماكو ونيامي بتهميش هاته الجماعات، وهذا ما حدث بهذه الأخيرة في العديد من المرّات للتمرد على حكوماتها المركزية، وفي خضم هذه التّمرّدات اضطرت الدبلوماسيّة الجزائرية للسّهر على الوصول إلى حلّ توافقي يرضي جميع الأطراف، وقد رفضت الجزائر رفضا قاطعا للمطالب الانفصالية التي كان يطالب بها السكان الطوارق في هاته الدّول، لأن أي استقلال لأحد الأقاليم الطّارقية في هاته الدول سينعكس على استقرار الجزائر، باعتبارها تحتوي هي الأخرى على الطوارق، وبالتالي يصبح الأمن القومي الجزائري على كف عفريت.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

-كلّما تم تنسيق التعاون الإقليمي- الإقليمي بين دول إقليم الساحل الإفريقي، كلما تم تقليص حجم تدخل الأطراف الأجنبية في حلّ القضايا التي تخص دول إقليم السّاحل، فمنطقة السّاحل الإفريقي تعرف احتدام الصراع بين العديد من القوى الخارجية الطامحة لوضع قدم بالمنطقة، وأهم هذه القوى فرنسا باعتبارها المستعمر السّابق تحاول الحفاظ على مصالحها خاصة في النيجر الغني باليورانيوم، والذي تحتكر استغلاله شركة **Areva** الفرنسية، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد تعاظمت منطقة السّاحل بالنسبة إليها ، وأصبحت في صلب استراتيجياتها نظرا لما تزخر به هذه المنطقة من ثروات مكتشفة وأخرى لم تكتشف بعد، فضلا عن التهديد الذي أصبح يشكله العملاق الصيني القادم بقوة خاصة في إفريقيا عبر بوابة السّودان، وقد وصل إلى مالي والنيجر وحصل على العديد من الصفقات والامتيازات، فالصين تحاول الانتشار وكسب المزيد من الأسواق في القارة الإفريقية، وما زاد من سهولة انتشارها، إرثها التاريخي الخالي من أي انتهاك أو استعمار لدول إفريقيا عموما ومنطقة السّاحل خاصة، وفي ظل هذا الصراع لكسب مناطق النفوذ الجيوستراتيجي من جهة وتعاظم التهديدات الإرهابية في المنطقة بزعامة القاعدة في المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا من جهة أخرى، وجدت هذه القوى وخاصة فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية كل المبررات، بحيث استعملت عامل الإرهاب كمبرر للتدخل في منطقة الساحل الإفريقي، وهذا ما دفع بالجزائر لدعوة دول الميدان- مالي، النيجر، موريتانيا وتشاد- لتنسيق التعاون الإقليمي- الإقليمي، وذلك عن طريق إنشاء لجنة الأركان العسكرية المشتركة التي مقرها تامنراست في **26 سبتمبر2010**، إضافة إلى المبالغ الطّائلة التي رصدتها الجزائر لمساعدة دول المنطقة للنهوض بقطاع التنميّة في المناطق المهمّشة.

الهوامش:

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***دستور سنة 1976***، الباب الأول، الفصل السابع، مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية المادة 86.

[2] - ***المرجع نفسه.***

[3] - عمر سعد الله، ***المطول في القانون الدولي للحدود*** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ج.1 ، 2010، ص.78.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

[4]- عائشة بوزيد، ***هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السياسية" قضية الصحراء الغربية انموذجا***"(اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، المدرسة العليا للعلوم السياسية، الجزائر، 2016-2017) ،ص.150.

[5]- محمد بادي، ***النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة و قوة الحق***(سوريا: دار المختار للطباعة و التحضير الطباعي، ط.1، 1998 ، ص.73).

[6]- محمد قجالي، ***ضبط الحدود الاقليمية للدول و مبدا حسن الجوار" الحالة الجزائرية التونسية***"(رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990)، ص.ص 304-305.

[*]- ***الإمبريالية***: هي سياسة دولة، أو مُمارسة، أو دعوة لتوسيع مساحة القوة و السيطرة، و خاصةً عن طريق الاستحواذ الإقليمي المباشر أو عن طريق السيطرة السياسية و الاقتصادية على المناطق الأخرى، كما تعرف بأنها سياسة استعمارية لمناطق أو دول آخر وهي تشمل دائِماً استخدام القوة، سواء القوة العسكرية أو شكلاً أكثر دهاءاً من القوة ، و كثيراً ما تم النظر إلى الإمبريالية بأنها شئ مرفوض أخلاقياً و كثيراً ما تم استخدام مصطلح " الامبريالية " في الدعاية الدولية لإدانة و تشويه سمعة السياسة الخارجية للخصم.

[7]- يحي بوعزيز، ***سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية من 1831 الى1951*** (ويلات السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1953)، ص.14.

[8]- KHALFA MEAMRI, ***¨Pèlerinage aux source de la politique extérieure de l'Algérie***,(Revue algérienne des internationales,04, 1986), p.16-17.

[9]- قجالي، ***مرجع سابق***، ص.307.

[10]- ***المرجع نفسه***، ص.ص.308-311.

[11]- ARSLAN CHIKHAOUI, ***LES Défis de LA politique étrangère de l'Algérie***, (dans un contexte régional dévolution domestique, 2017), : www.resa.centre.org ,Dat de vu: 22/09/2019 .

[*]-المادة 2/7 من ميثاق الامم المتحدة تنص على:" انه لا يسمح للامم المتحدة التدخل في الشؤون الداخلية للدول و يمنع عن الاعضاء المنطوين تحت غطاء الامم المتحدة حتى التلفظ بالتدخل او الحديث عنه" نقلا عن" محمد بوسلطان، ***مبادئ القانون الدولي العام***) الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ج.1 ، ط.1، 1994 (، ص.10.

[12]- سليم العايب، ***الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الوحدة الافريقية***(رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، 2010-2011.) ، ص.34.

[13]- دستور1976، ***مرجع سابق***.

[14]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***التعديل الدستوري2016***،المادة :30(الجزائر: الجريدة الرسمية، ع.14، 2016)، ص.9.

[15]- رابح لونيسي، ***رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ***" تقييم اكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلة"، ص.368.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X

[16]- بوزيد، ***مرجع سابق***، ص.137.

[17]-

[*] *الأفريبول*: منظمة تسهل تبادل المعلومات بين قوات الشرطة الوطنية بخصوص الجريمة الدولية والارهاب والمخدرات والاتجار بالأسلحة، في أفريقيا، هي أكبر منظمة شرطة في القارة الإفريقية أنشئت يوم 13 ديسمبر 2015 في الجزائر مكونة من قوات الشرطة لـ41 دولة، ومقرها الرئيسي بالجزائر العاصمة.

[18]- عبد المجيد خالفي، تصريح صحفي بخصوص عدم التدخل الجيش الجزائري في ليبيا) ***موقع اصوات مغاربية***، اكتوبر 2017(، تحصلت عليه من موقع www.maghrebvoices.com بتاريخ: 2019/12/19 .

[19]- عبد المجيد تبون، ***الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية***(الجزائر: خطاب أدائه لليمين الدستورية، قصر المؤتمرات عبد العزيز رحال، 19-12-2019).

[20]- بلقاسم لحلوح، ***دور الدبوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلح***(رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي، قسم القانون العام، جامعة البليدة، 2004)، ص.55.

[21]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***التعديل الدستوري2008***،المادة :26(الجزائر: الجريدة الرسمية، ع.63، 2008)، ص.4.

[22]- يحي زبير، الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب، **مركز الجزيرة للدراسات**. قطر: مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث.. 28 نوفمبر، 2012، ص. 2.

[23]- **المرجع نفسه**. ص.ص 2. 3.

[24]- جلال حدادي، **معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي**(الجزائر: دار النشر الجامعي الجديد، 2017)، ص.229.

المرجع نفسه.ص.230.

[25]- إسماعيل دبش، **سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع الدولي: دراسة حالتي الساحل الإفريقي والعالم العربي أزمتي مالي وما يسمى بالربيع العربي: الأسباب والأبعاد**(الجزائر: دار هومة، 2017)، ص. 186.

[26]- حدادي، **مرجع سابق** ،ص. 231.

[27]- عبد الوهاب حفيان، عوامل ومنطق الأمن في الساحل: بين الواقع والمستقبل، في: **حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل والصحراء**،نسيم بلهول وآخرون. ط.1، (عمان: دار الحامد، 2016)، ص. ص 95.96.

[28]- حدادي، **مرجع سابق** ،ص.230.

[29]- **المرجع نفسه**،ص.231.